

تعدُّ دلالة التركيب بأكمله عند المستمع أو القائل وهذه العلاقة هي ما عُرِفَت عند النحاة العرب باسم «تعدد الأوجه الإعرابية» .

ومن العلاقة الأولى شغل المصدر والجار والمجرور والظرف المتصرف والمفعول به لوظيفة نائب الفاعل، أما العلاقة الثانية وهي تعدد الوظيفة للمكون الواحد في التركيب الواحد فهي أكثر إتساعاً في اللغة إذ أنها تعتمد على عدم تحديد دلالة المكون الواحد ومن ثم التركيب، وهذا أمر طبيعي لأن المفردات أقل عدداً من المعاني التي تؤديها في اللغة الواحدة وهذه العلاقة تتضح في الوظائف التي تؤديها أسماء الاستفهام خصوصاً (كيف - كم - ما) لأن كلا من هذه الأسماء، لا تتعدد معانيها بذاتها في التراكيب المختلفة، بل يتعدد مدلول المكون الذي يستفهم منه السائل، فقد يكون السؤال عن الزمان أو المكان أو الحال أو وفقاً لهذه المدلولات تتخذ وظيفة المكون المستفهم به .

ويبدو في تراكيب العربية تشابهاً كبيراً، وقرابة حميمة بين حالتى النصب والجر إذ يجوز النصب لكثير من الأسماء وجرها في التركيب الواحد . وقد رأى النحويون أن النصب في علاقته الجرية كان هو الأصل، فالجرور مجرور لفظاً منصوب محلاً، ويبدو أن العربية في مراحلها النهائية التي وصلت إلينا، كانت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصب كانت هي المرادة منذ أول الأمر وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاءً لها، وتعبيراً مرحلياً ارتبط بظاهرة الإضافة كما يبدو أن العربية كانت تتجه إلى التخفيف من الإعراب، وهذا هو سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين، فقط لحالات الإعراب الثلاثة لكثير من الأسماء، علامة للرفع وأخرى للنصب والجر المثني، وجمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الممنوع من الصرف والتعدية بحرف الجر قسيم التعدية بالهمزة، والتضعيف، وتلك سمة أخرى من سمات القريبى بين النصب والجر، ويبدو أن الأصل في التعدية كان عن طريق حرف الجر، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر «به، له، فيه، معه، منه» كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع